الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت

الدكتور مهنى محمد ابراهيم غنايم
كلية التربية ـ جامعة المنصورة

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرّف واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي في الكويت، ومدى اختلاف هذه الكفاءة بين الطلاب والطالبات.

ولتحقيق ذلك فقد اتبع الباحث الإجراءات الآتية :

١ ـ تحديد الأسلوب المناسب لحساب الكفاءة الداخلية الكمية موضوع الدراسة الحالية.
٢ ـ جمع البيانات اللازمة لحساب هذه الكفاءة لكل من الطلاب والطالبات خلال الفترة الزمنية التي امتدت من عام ١٩٨١/٨٠م إلى عام ١٩٨٦/٨٥م.
٣ ـ تتبع فوجين دراسيين، أحدهما للطلاب، والآخر للطالبات، منذ التحاقهم بالصف الأول الابتدائي عام ١٩٨١/٨٠م حتى تخرج آخر مجموعة منهم عام ١٩٨٦/٨٥. ثم رسم خريطة التدفق لكل من الطلاب والطالبات، وقد استخدم أسلوب «إعادة تركيب الفوج» نظرا لمناسبته للدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها ما يأتي :

أ ـ الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت مرتفعة بصفة عامة، حيث تبين أن معدلها ٠,٩١ للطلاب، ٠,٩٠ للطالبات.
ب ـ نسبة التسرب ٦٪ من أصل الفوج للطلاب، ٦,٦٪ للطالبات.
ج ـ عدد السنوات الدراسية اللازمة للتخرج ٤,٤ للطالب، ٤,٤٣ للطالبة.
د ـ الإهدار التربوي (الفاقد التعليمي) الناتج عن الرسوب أكبر من نظيره الناتج عن التسرب لدى كل من الطلاب والطالبات.
هـ ـ تقدر تكلفة الإهدار التربوي الناتج عن الرسوب والتسرب بصفة عامة في التعليم الابتدائي الحكومي بالكويت ـ خلال الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة ـ بحوالي ٤٨١١٦٠ دينار كويتي، وهو مبلغ لا يستهان به بالمقارنة بالمجهودات التربوية والتعليمية ـ البشرية والمادية ـ التي تخصصها الدولة للتعليم.

وقد أوصت الدراسة بضرورة تحديد عدد مرات الإعادة في الصفوف، ومتابعة الراسبين والمتسربين متابعة مستمرة للكشف الدقيق عن أسباب رسوبهم وتسربهم، كما أوصت بضرورة توفير نظام دقيق من البيانات المفردة التي تسمح بتتبع تقدم الطلبة في التعليم، وتسهم بالتالي في الحصول على نتائج دقيقة. وفي النهاية أكدت الدراسة على ضرورة الاهتمام بالجانب النوعي لمخرجات التعليم ودراسته وتقويمه.

مقدمـــة

بدأ التعليم في الكويت منذ زمن بعيد، وكانت بدايته في المساجد، حيث كان الأئمة وعلماء الدين يقومون بشرح مبادىء الدين وأصوله، بجانب بعض الدروس في تفسير بعض آيات القرآن الكريم، وسيرة الرسول عليه الصلاة والسلام، وقصص البطولات الإسلامية، واستمر التعليم مقصورا على المساجد حتى عام ١٩١٢م حيث افتتحت أول مدرسة نظامية بجهود أبنائها (المدرسة المباركية)، وتبعتها المدرسة الأحمدية، ثم الأهلية، وغيرها من المدارس.[١].

وتعد البداية الحقيقية لتعليم النظامي بخططه ومناهجه، في عام ١٩٣٦م. حيث أنشىء مجلس المعارف؛ ليتولى مسؤولية التعليم في الكويت[٢]، وتستمر مسيرة التعليم فيتم التوسع في مدارس التعليم العام، ودور المعلمين، لإعداد النقص فيهم، والتوسع في أنواع التعليم الأخرى، العام، الفني، والجامعي؛ ليصبح في الصورة التي هو عليها الآن بدولة الكويت.

والمتتبع لمسيرة التعليم في الكويت يتبين له أن التعليم فيها أصبح علامة مميزة من علامات نهضتها الشاملة، كما يصبح التوسع في التعليم وتحديثه واجبا قوميا وحضاريا.

وتهتم الكويت بالتعليم الابتدائي، لكونه القاعدة العريضة والأساسية للسلم التعليمي بها، لهذا فالتوسع فيه دائم ومستمر، ويلتحق التلاميذ بالتعليم الابتدائي في عمر ست سنوات، ومدة الدراسة أربعة أعوام دراسية.[٣][٤]

وقد شهدت المرحلة الابتدائية في الكويت نموا متزايدا في الآونة الأخيرة وقفز التعليم بها قفزات سريعة، حيث تشير الإحصاءات الرسمية إلى أن نسبة القيد في هذه المرحلة قاربت حوالي (١٠٠٪).[٥]

كما أن أعداد التلاميذ زادت ـ خلال السنوات السبعة الأخيرة ـ بنسبة ٢٧٪ حتى عام ١٩٨٧/٨٦م.[٦]

وما من شك في أن هذا التوسع الضخم في التعليم، وما يصاحبه من تدفق طلابي مرتفع، سيشكل ضغوطا على التربية، وعلى النظام التعليمي، من حيث حشد الإمكانات المادية والبشرية، ضمانا لتوفير خدمات أفضل.

وضمان توفير هذه الخدمات يتطلب جهودا تربوية وتعليمية كبيرة، وهذه الجهود

بدورها تتطلب متابعة النظام التعليمي، ومراجعته، وتقويمه بصفة مستمرة؛ للوقوف على مدى تحقيقه لأهدافه، ولضمان جودته وزيادة كفاءته.

لهذا كانت الدراسة الحالية عن الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي بالكويت، كمحاولة لتعرف واقع هذه الكفاءة، ومدى اختلافها في مدارس البنين عن مدارس البنات.

الدراســات السابقــة

تعد الدراسات السابقة في ميدان كفاءة التعليم وما يرتبط بها من موضوعات أخرى ـ كالاهدار أو الفاقد، والرسوب، والتسرب، وغيرها ـ كثيرة.[٧]

ونظرا لضيق المقام، وفي ضوء تحديد الدراسة للمرحلة الابتدائية بالكويت، فسيعرض الباحث ـ بإيجاز ـ لبعض الدراسات السابقة، التي أمكن الحصول عليها، والتي تناولت الكفاءة التعليمية للمرحلة الابتدائية بالكويت وهي :

الدراســة الاولــى

تسرب التلاميذ في مرحلة التعليم الابتدائي على مستوى الوطن العربي، توصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج منها ـ ما يخص الكويت ـ ما يلي : بلغت نسبة التسرب في التعليم الابتدائي حوالي (٩,٩٪) عام ١٩٦٩/٦٨م، وكانت نسبة التسرب بين الذكور أكبر منها بين الإناث، وانخفضت هذه النسبة بالتدريج خلال الفترة الزمنية ٦٦/٦٥ ـ ١٩٧٠/٦٩م) وبينت الدراسة أن التسرب لا يعد مشكلة في الكويت، نظرا لصدور قانون الإلزام عام ١٩٦٥م، ونظرا لارتفاع مستوى المعيشة وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لاستيعاب جميع من هم في سن الإلزام[٨]

الدراســة الثانيــة

الإهدار الكمي للتعليم الابتدائي في البلدان العربية، دراسة أعدها (أندريه سماك) لقياس حجم الإهدار الكمي في التعليم الابتدائى، بالدول العربية، خلال الفترة الزمنية (٦٩/٦٨ ـ ١٩٧٥/٧٤م)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية، فيما يخص الكويت :

- عدد الخريجين من أصل فوج مكون من ١٠٠٠ تلميذ، ٨٩٩ تلميذٍ، وعدد الخريجين في

المدة الرسمية ٣٦٦ تلميذ، وعدد المتسربين ١٠١ تلميذ. وبالنسبة لفوج التلميذات كانت هذه الأعداد ٣٥٢,٨٦٨، ١٣٢ على الترتيب.

- معامل الفعالية (الكفاءة) ٧٤,٩٪ للذكور، ٧٣,٥٪ للإناث.
- السنوات المستثمرة للتخرج ٥,٣ سنة لكل تلميذ، ٥,٤ لكل تلميذة.
- متوسط مدة الدراسة لكل خريج (وهو مؤشر يبين الإهدار الناتج فقط عن إعادة الصفوف من قبل التلاميذ الذين أنهوا دراستهم بنجاح) ٥ سنوات دراسية، وهو يتجاوز المدة الرسمية المحددة بنسبة ٢٥٪.[٩]

الدراسة الثالثة

دراسة مقارنة للإهدار التربوي في التعليم العام بدول الخليج العربية، أعدها مكتب التربية العربي لدول الخليج؛ لقياس حجم الإهدار التربوي خلال الفترة الزمنية (٧٣/٧٤ ـ ١٩٧٨/٧٧م)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- ما يخص التعليم الابتدائي في الكويت ـ ما يلي :
- معدلات الكفاءة آخذة في التحسن مع مرور الزمن، وهي في المتوسط ٨٧٪ للذكور، ٨٦٪ للاناث.
- متوسط عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب/ طالبة ٤,٦٢ سنة دراسية للطالب، ٤,٦٦ سنة دراسية للطالبة.
- ضآلة الفروق بين الطلاب والطالبات من حيث متوسط عدد السنوات اللازمة للتخرج، كما أن متوسط معدلات الكفاءة لكل منهما مقاربة.[١٠]

الدراسة الرابعة

قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين، ركزت هذه الدراسة على عرض أساليب قياس الفاقد من التعليم من وجهة نظر إحصائية، واستخدمت أسلوب (المجتمع المستقر) ـ وهو أسلوب إحصائي ـ لقياس الفاقد من التعليم خلال الفترة الزمنية (٧٩/ ٨٠ ـ ٨٣/١٩٨٤م).

وبالنسبة للمرحلة الابتدائية أوضحت الدراسة أن نسبة المدخلات إلى المخرجات (أحد مؤشرات كفاءة التعليم) هي في المتوسط ١,١٤ للطلاب، ١,١٢ للطالبات، كما أوضحت أن متوسط عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب/ طالبة ٤,٦ سنة دراسية للطالب، ٤,٥٠ سنة دراسية للطالبة.

وباستخدام أسلوب (الفوج الصناعي) توصلت الدراسة إلى أن متوسط عدد السنوات الدراسية اللازمة للتخرج، في العامين الدراسيين ٧٥/٧٦، ٧٦/٧٧، ٤,٧٧ سنة للطالب، ٤,٦٧ سنة للطالبة.[١١]

الدراسة الخامسة

تسرب الطلبة من مدارس التعليم العام الحكومية والأسباب المؤدية لهذه الظاهرة بالكويت، وهي أحدث دراسة ـ في حدود علم الباحث ـ عن التسرب في التعليم في الكويت. ولدراسة هذه الظاهرة قام الباحثان بتحليل الإحصاءات الرسمية ـ الخاصة بالتسرب ـ الصادرة عن وزارة التربية بالكويت خلال الأعوام الدراسية (٧٦/٧٧ ـ ٨٥/١٩٨٦م).

وفيما يخص المرحلة الابتدائية فقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

- تراوحت معدلات التسرب في الصف الأول في مدارس البنين بين ٢,٦٪، ١,٨٪، وكان أعلى معدل للتسرب ـ خلال السنوات العشرة التي شملتها الدراسة ـ ٢,٧٪، وأقل معدل ١,٢٪.
- تراوحت هذه المعدلات في مدارس البنين، بين ٣,١٪، ١,٦٪، وكان أعلى معدل للتسرب ٤,٨٪، وأقل معدل ١,٢٪.
- انخفاض نسب التسرب ـ بشكل عام ـ في مدارس البنين والبنات في الصفوف الثاني والثالث والرابع، كما أن هذه النسبة في الصف الرابع أقل منها في الصفوف الأخرى.
- على الرغم من ارتفاع معدلات التسرب بين البنات في بداية الفترة التي شملتها الدراسة، إلا أنها مالت إلى الانخفاض بعد ذلك حيث تساوت مع معدلات البنين، وقلت عنها في بعض الأحيان[١٢].

تعليق على الدراسات السابقة

١ ـ اهتمت الدراسة الأولى بالتسرب فقط من حيث تحديد حجمه وأسبابه.
٢ ـ تناولت الدراسة الثانية معظم ـ إن لم تكن كل ـ المؤشرات الدالة على كفاءة النظام التعليمي، إلا أنها انتهت عند عام ٧٤/١٩٧٥م، في وقت كانت فيه نسب الرسوب والتسرب مرتفعة إلى حد ما.
٣ ـ أظهرت الدراسة الثالثة حجم الإهدار بصفة عامة دون تمييز بين الإهدار الناتج عن الرسوب والإهدار الناتج عن التسرب.

٤ ـ ركزت الدراسة الرابعة على عرض أساليب القياس الإحصائي الكمي للفاقد التعليمي بصفة عامة دون إبراز حجم المشكلة، ودون فصل بين الفاقد الناتج عن الرسوب والفاقد الناتج عن التسرب.

٥ ـ اقتصرت الدراسة الخامسة على وصف ظاهرة التسرب وتحليلها من خلال سلسلة زمنية للإحصاءات الخاصة بالتسرب، دون قياس حجم الظاهرة وارتباطها بالإهدار التربوي.

وقد أشارت هذه الدراسات بصفة عامة إلى أثر الرسوب والتسرب في خفض كفاءة التعليم، إلا أنها لم تقدر حجم الإنفاق التعليمي المفقود نتيجة للإهدار التربوي الناشىء عن كل من الرسوب والتسرب.

وقد استفادت الدراسة الحالية من بعض الدراسات السابقة في تحديد الأسلوب المناسب لتقدير حجم الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي بالكويت، كما استعانت ببعض البيانات الإحصائية الخاصة بالتسرب في بعض هذه الدراسات.

وخلاصة القول أن هذه الدراسات أوضحت أن هناك إهدارا في التعليم الابتدائي في الكويت، يتمثل في الرسوب والتسرب، ولكن حدة هذا الإهدار في انخفاض مستمر، ومع ذلك يرى الباحث أن نسب الرسوب ما زالت مرتفعة في نظام تعليمي، ترصد له إمكانات مادية وبشرية كبيرة، وتبذل من أجله مجهودات تعليمية ضخمة، مما يتطلب ضرورة التقويم المستمر والمتواصل لفعالية هذا النظام، ومحاولة الوصول بكفاءته إلى أعلى درجة ممكنة، ويتحقق ذلك حينما يتمكن النظام من تخريج أكبر عدد من التلاميذ، بأقل نسب من الرسوب والتسرب.

مشكلـــة الـدراســة

يشكل التدفق الطلابي ضغوطا مستمرة على التعليم الابتدائي بالكويت، خاصة أن نسبة الاستيعاب فيه بلغت ١٠٠٪ تقريبا في السنوات الأخيرة.

ويتطلب ذلك ـ كما سبق القول ـ مجهودات تعليمية كبيرة تتمثل في التمويل والإدارة والإنفاق وغيرها، هذه المجهودات المادية تتضح في السياق التالي :

بمقارنة الإنفاق على التعليم في الكويت ـ بصفة عامة ـ مع نظيره في عدة دول مثل أمريكا (٦,٨٪)، واليابان (١٢٪)، والصين (١٠٪)، من الناتج القومي (١٣)(١٤)،

يتضح أن الكويت تقع في مصاف الدول المتقدمة من حيث المجهودات التعليمية والإنفاق على التعليم.

وتعد التكلفة المالية للتعليم في الكويت من أعلى التكليفات في العالم (٨٤/١٩٨٥م) ـ على حد قول (حسن الإبراهيم) ـ فعلى سبيل المثال بلغت هذه التكلفة ٦٦٥ دينار للطالب الواحد في المرحلة الابتدائية، وعلى الرغم من ارتفاع هذه التكلفة نجد أن مخرجات النظام التعليمي آخذة في الانحدار النوعي، ومن ثم كثر النقد الموجه للنظام التعليمي من قبل المختصين والتربويين، ومن قبل فئات المجتمع المختلفة[١٥].

ويذهب (عبدالرحمن الأحمد) إلى القول إن نصيب التعليم العام من الإنفاق التعليمي يعدّ مرتفعا، مقارنة مع مثيله في كثير من الدول، وربما كان في ذلك دلالة على اهتمام الدولة بالتعليم العام، أو لأنها أقل اهتماما بأنواع التعليم الأخرى.

تمويل التعليم إذاً في الكويت ـ في رأي (عبدالرحمن الأحمد) ليس هو المشكلة، بل تكمن المشكلة في كيفية ترشيد الإنفاق التعليمي، والحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة.[١٦]

نخلص ـ مما سبق ـ إلى أن هناك توسعا كبيرا ومستمرا في التعليم بالكويت بصفة عامة، وفي التعليم الابتدائي بصفة خاصة. كما أن الانفاق على التعليم مرتفع، ويستحوذ التعليم الابتدائي على أكبر نسبة من هذا الإنفاق، ونخلص ـ كذلك ـ إلى أن تمويل التعليم والإنفاق عليه ليس مشكلة في الكويت، بقدر ما تكمن المشكلة في الإهدار الذي يحدث نتيجة الرسوب والتسرب (حتى لو كان بنسب ضيئلة)، والذي يتسبب بدوره في خفض كفاءة التعليم.

وباستطلاع الإحصاءات الخاصة بالرسوب والتسرب في التعليم الابتدائي في الكويت خلال الفترة الزمنية (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م) ـ جدول رقم (١) يتضح أن نسب التسرب تنخفض باستمرار، بينما نسب الرسوب ما زالت مرتفعة، خاصة أن النظام التعليمي في الكويت يكثف كل جهوده وإمكاناته للتلاميذ.

ومن منطلق أن التعليم استثمار بشري ـ بالإضافة إلى أنه خدمة تؤديها الدولة لأبنائها ـ فإنه يجب أن يعود بفائدة على الفرد والمجتمع، وتتمثل هذه الفائدة (العائد) في جوانب كثيرة ـ كمية وكيفية ـ من بينها تحقيق أعلى كفاءة بأقل تكلفة، وهذا يعني أن تصل نسب الرسوب والتسرب إلى أقل ما يمكن. ومن ثم يصبح تعرّف واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي ـ موضوع الدراسة الحالية ـ مهما، حيث إن ذلك قد يسهم في رسم

جدول رقم (١)

معدلات الرسوب والتسرب في صفوف التعليم الابتدائي الحكومي بالكويت خلال الفترة الزمنية (٨١/٨٠ - ١٩٨٦/٨٥م)[٢٩]

السنوات / الصفوف		٨٠ / ٨١		٨١ / ٨٢		٨٢ / ٨٣		٨٣ / ٨٤		٨٤ / ٨٥		٨٥ / ٨٦	
		ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ	ذ	أ
الأول	ر	٦,٨	٧,٧	٥,٩	٧,١	٥,٩	٧,١	٥,١	٦,٨	٦,٥	٧,٧	٦,٠	٨,٠
	ت	١,٦	٢,٣	١,٩	١,٤	٢,١	١,٩	١,٩	١,٤	١,٧	١,٢	١,٨	١,٦
الثاني	ر	٨,٣	٩,٧	٥,٧	٧,١	٥,٣	٧,٣	٥,٦	٦,٩	٦,٦	٨,٠	٦,٥	٦,٨
	ت	١,٣	٢,٢	١,٧	١,٦	٢,١	٢,٢	١,٧	١,٦	١,٥	١,٥	١,٨	١,٤
الثالث	ر	٩,٣	٩,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٣	٦,٢	٦,٩	٦,١	٨,٦	٨,٠	٧,٠	٦,٠
	ت	١,٢	١,٤	١,٣	١,٧	١,٩	١,٨	١,٣	١,٧	١,٠	١,٥	١,٨	١,٦
الرابع	ر	٤,٨	٣,٦	٤,٠	٣,٧	٣,٥	٣,٢	٤,٩	٤,٦	٥,٠	٣,٧	٤,٨	٤,٠
	ت	٠,٧	١,٠	٠,٨	٠,٧	١,٨	١,٣	٠,٨	٠,٧	٠,٧	٠,٥	١,٥	١,٥

ملاحظات : ذ = ذكور أ = إناث ر = معدل الرسوب ت = معدل التسرب معدل النجاح = ١٠٠ - (معدل الرسوب + معدل التسرب)

الخطط والبرامج والمشروعات، التي تستهدف التقويم المستمر للنظام التعليمي، ومحاولة الوصول بكفاءته إلى أقصى درجة ممكنة.

وبناء على ذلك تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي :

ما واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت؟ وإلى أي حد تختلف هذه الكفاءة في مدارس البنين عنها في مدارس البنات؟

أهـداف الدراسـة

تهدف الدراسة إلى تعرّف واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت، ومدى اختلاف هذه الكفاءة في مدارس البنين عنها في مدارس البنات، وذلك من خلال حساب المؤشرات الآتية للكفاءة :

١ ـ مجموع الخريجين في المدة الزمنية المحددة للمرحلة (أربع سنوات) ونسبتهم إلى عدد الملتحقين بها في سنة الأساس (أول سنة من السنوات التي تشملها الدراسة الحالية).
٢ ـ مجموع المتسربين ونسبتهم، إلى عدد الملتحقين في سنة الأساس.
٣ ـ معدلات الكفاءة.
٤ ـ عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب / طالبة.
٥ ـ عدد السنوات المهدرة نتيجة للرسوب والتسرب.

حـدود الدراسـة

تقتصر الدراسة الحالية على حساب الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي في الكويت، خلال الأعوام الدراسية (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م). وذلك لإمكانية الحصول على هذه البيانات وأحدثها بقدر المستطاع.

تعريـف بالمصطلحـات

كثيرا ما يحدث خلط أو تداخل بين مصطلحي الكفاية والكفاءة في ميدان التربية والتعليم، ومعظم البحوث والدراسات ـ في هذا الميدان ـ تستخدمهما بمعنى واحد. خاصة عند إجراء العمليات الرياضية والإحصائية.

ويشير (منير مرسي والنوري) إلى هذا التداخل بقولهما : «يشيع الخلط والخطأ في استخدام كلمتي الكفاءة EFFICIENCY والكفاية SUFFICIENCY».[١٧]

ويحاول الباحث توضيح المعنى اللغوي، والمعنى الرياضي، لكل منهما فيما يلي :

بالنسبة للمعنى اللغوي

يوضح (المعجم الوسيط) أن الكفاية تعني «الاستغناء عن الغير (كفاه) الشيء ـ كفاية : استغنى به عن غيره، فهو كافٍ، ويقال كفاه مؤنته، أو حفظه شر فلان».[١٨]

بينما الكفاءة تعني «المماثلة في القوة والشرف، وفي حالة العمل يقصد بها القدرة عليه، وحسن تصريفه».[١٩]

وفي قواميس اللغة الأجنبية (المورد) يتضح أن EFFICIENCY ترجمتها فعالية أو كفاية[٢٠] بينما SUFFICIRNCY ترجمتها كفاءة، كفاية، قدرة.[٢١]

ومن ذلك يتبين أن المصطلحين باللغة الإنجليزية يمكن ترجمة كل منهما إلى كفاية، ولكن من الأفضل ترجمة EFFICIENCY إلى كفاءة SUFFICIENCY إلى كفاية.

بالنسبة للمعنى الرياضي

في لغة الرياضيات نقول أن (التكافؤ) يعني التساوي في الحجم، أو المساحة، بينما (التطابق) يعني التساوي في الشكل والحجم، أو في الشكل والمساحة معا. فيمكن أن يتكافأ مثلث مثلا مع مربع، أو مربع مع مستطيل. . . إلخ، لكن لا يمكن أن يتطابق مثلث مع مربع، أو مربع مع مستطيل، وهكذا.

أي أن التكافؤ يعني الكم فقط، بينما التطابق يعني الكم والكيف معا، والشيء نفسه يقال عن الكفاءة والكفاية ـ إن صح التشبيه ـ وعلى ذلك يمكن القول إن الكفاءة تقيس الجانب الكمي، بينما الكفاية تقيس الجانب الكمي والجانب الكيفي معا.

لذلك يرى الباحث استخدام مصطلح كفاية SUFFICIENCY ـ في مجال التعليم ـ للدلالة على كم وكيف المخرجات التي يعدها النظام التعليمي، واستخدام مصطلح كفاءة EFFICENCY للدلالة على كم المخرجات فقط دون الكيف.

لذلك استقر الباحث على استخدام مصطلح كفاءة في الدراسة الحالية.

ويقصد بالكفاءة الداخلية ـ في رأي (منير مرسي والنوري) ـ مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه، أما الكفاءة الكمية فيقصد بها عدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي بنجاح، ويرتبط بذلك حالات الرسوب والتسرب والإعادة.[٢٢]

والكفاءة الداخلية ترتبط بالكفاءة الكمية، حيث إن الثانية لا تنفصل عن الأولى على أساس أنها مؤشر لها، كما أن الكفاءة الداخلية أعم وأشمل من الكفاءة الكمية. والكفاءة الكمية تركز على الجانب الكمي الذي يتمثل في عدد الناجحين فقط، بينما الكفاءة الداخلية قد تذهب إلى أبعد من ذلك لتشمل كل المدخلات التي تؤثر في المخرجات.

وعلى ذلك تتحدد الكفاءة الداخلية الكمية في البحث الحالي بعدد التلاميذ الذين يخرجهم النظام التعليمي بنجاح، مع مراعاة الرسوب والتسرب.

ويرى «سريفاستفا» أن الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي ترتبط ارتباطا مباشرا بالفاقد الذي يحدث عند إعادة الصف وتسرب الطلبة من التعليم، ويقيس مؤشر الكفاءة الداخلية الأثر المشترك الناتج عن هذين العنصرين (الرسوب والتسرب)، المكونين للفاقد التعليمي، وتكون الكفاءة الداخلية منخفضة عندما تكون معدلات الإعادة والتسرب عالية، والعكس صحيح.[٢٣]

يتضح ـ مما تقدم ـ أن الكفاءة التعليمية ترتبط بها عدة مفاهيم كالرسوب، والتسرب، والفاقد، والإهدار، وغيرها.

ولن يجتهد الباحث في تعريف هذه المفاهيم؛ لأنها أصبحت شائعة في معظم كتب وبحوث ودراسات مجال التخطيط التربوي، واقتصاديات التعليم.[٢٤][٢٥] وسيكتفي بإشارة سريعة إليها بعد التحديد الآتي للمقصود بالكفاءة الداخلية الكمية للتعليم:

يقصد بالكفاءة الداخلية الكمية للتعليم ـ في الدراسة الحالية ـ مدى قدرة النظام التعليمي على تخريج أكبر عدد ممكن من الطلاب والطالبات مع الوصول بنسب الرسوب والتسرب إلى أقل ما يمكن.

ويرتبط بذلك ضرورة التعريف بالمصطلحات الآتية:[٢٦]

- معدل النجاح (الترفيع): النسبة المئوية من المسجلين في صف معين، وعام دراسي معين، الذين رفعوا إلى الصف الأعلى مباشرة.
- معدل الرسوب (الإعادة): النسبة المئوية من المسجلين في صف معين، وعام دراسي معين، الذين أعادوا صفهم في العام الدراسي التالي.
- معدل التسرب: النسبة المئوية من المسجلين في صف معين، وعام دراسي معين، الذين تركوا الدراسة دون نيل الشهادة الممنوحة في نهاية المرحلة.

إجـــراءات الـدراســة

تطلب تعرف واقع الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت، القيام بالإجراءات التالية :

أولا : تحديد الأسلوب المناسب لحساب الكفاءة الداخلية الكمية موضوع الدراسة الحالية

تتعدد أساليب قياس الكفاءة التعليمية، ويعرض (أندريه سماك) بعض هذه الأساليب التي يمكن إيجازها فيما يلي :[٢٧][٢٨]

١ ـ أسلوب الفوج الحقيقي : True Cohort Method :

يتطلب استخدامه توفير نظام من البيانات المفردة الدقيقة، التي تسمح بتتبع التقدم الدراسي لكل طالب، منذ التحاقه بالتعليم حتى تخرجه، ولم يستخدم الباحث هذا الأسلوب نظرا لصعوبة الحصول على مثل هذا النظام من البيانات.

٢ ـ أسلوب الفوج الظاهري : Apparent Cohort Method :

يقيس الكفاءة عن طريق المقارنة بين المسجلين في صف وعام دراسي معين، وعدد المسجلين في الصف الأعلى مباشرة، وفي العام الدراسي المقبل. ولم يستخدم هذا الأسلوب نظرا لأنه لا يضع في الاعتبار الطلبة الذين يعيدون الصف بشكل مباشر.

٣ ـ أسلوب إعادة تركيب الفوج : Re- costructed Cohort Method :

يقيس الكفاءة عن طريق حساب معدلات التدفق الثلاثة، النجاح والرسوب، والتسرب، ثم رسم شكل بياني للتدفق : وهذا الأسلوب هو الذي استخدم في الدراسة الحالية نظرا لإمكانية الحصول على البيانات اللازمة لاستخدامه كما أنه يسمح بحساب الإهدار الناتج عن الرسوب والتسرب كل منهما على حدة.

ثانيا : جمع البيانات اللازمة لحساب الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت

رجع الباحث إلى المصادر الإحصائية المختلفة للحصول على البيانات اللازمة لحساب الكفاءة باستخدام أسلوب (إعادة تركيب الفوج) وهي بيانات متعلقة بمعدلات النجاح والرسوب والتسرب، لكل من الطلاب والطالبات، لعدة سنوات دراسية، أمكن الحصول على بياناتها خلال الفترة الزمنية (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م). وهي موضحة في الجدول رقم (١).

ثالثا : تتبع فوج دراسي مكون من ١٠٠٠ طالب، التحقوا بالصف الأول الابتدائي عام ١٩٨١/٨٠م، وفوج آخر مكون من ١٠٠٠ طالبة، التحقن بالصف الأول في العام نفسه، ثم رسم خريطة تدفق الفوج لكل من الطلاب والطالبات، وقد افترض أنه ليست هناك قيود على عدد مرات الإعادة ـ في أثناء تدفق الفوج الدراسي ـ في صفوف الطلاب والطالبات.

ويوضح الشكلان (أ) : (ب) خريطتي التدفق لكل من الطلاب والطالبات كما يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الدراسة بصفة عامة.

نتائج الدراسة

توضح خريطتا التدفق (أ)، (ب) نتائج الدراسة لكل من الطلاب والطالبات على الترتيب، وكما يعرضها الجدول رقم (٢)، الذي يوضح نتائج الدراسة بصفة عامة، من خلال تتبع وتحليل فوجي الطلاب والطالبات، بينما النتائج التفصيلية سيتم عرضها ومناقشتها وتحليلها فيما يلي :

أ) نتائج الدراسة فيما يخص الطلاب

توضح خريطة تدفق فوج الطلاب ـ الشكل (أ) ـ النتائج الآتية :

١ ـ مجموع الخريجين ٩٤٠ طالب بنسبة ٩٤٪ من أصل الفوج (١٠٠٠) طالب.
٢ ـ مجموع المتسربين الذين لم يكملوا الدراسة (٦٠) طالبا، بنسبة ٦٪ من أصل الفوج.
٣ ـ مجموع الخريجين في الفترة الزمنية المحددة للمرحلة الابتدائية (٤ سنوات) ٧٣٥ طالب بنسبة ٧٣,٥٪ أصل الفوج (١٠٠٠ طالب)، وبنسبة ٧٨٪ من المجموع الكلي للخريجين (٩٤٠ طالب).
٤ ـ المجموع الكلي لعدد السنوات التي أمضاها طلاب الفوج في الدراسة حتى التخرج (المدخلات) = ٤١٤٠ سنة دراسية، عدد السنوات الفعلية اللازمة للتخرج (المخرجات) = ٣٧٦٠ سنة دراسية.
٥ ـ معدل الكفاءة (النسبة بين المخرجات والمدخلات) = ٠,٩١
٦ ـ عدد السنوات اللازمة لتخريج طالب واحد = ٤,٤٠ سنة دراسية.
٧ ـ عدد السنوات المهدرة = ٣٨٠ سنة دراسية بنسبة ٩,٢٪ من مجموع السنوات اللازمة للتخرج (٤١٤٠ سنة دراسية)، منها ١٣٥ سنة (٣,٣٪) بسبب التسرب، ٢٤٥ سنة (٥,٩٪) بسبب الرسوب.

شكل (أ)

خريطة تدفق فوج مكون من ١٠٠٠ طالب
التحقوا بالصف الأول الابتدائي عام ١٩٨١/٨٠م

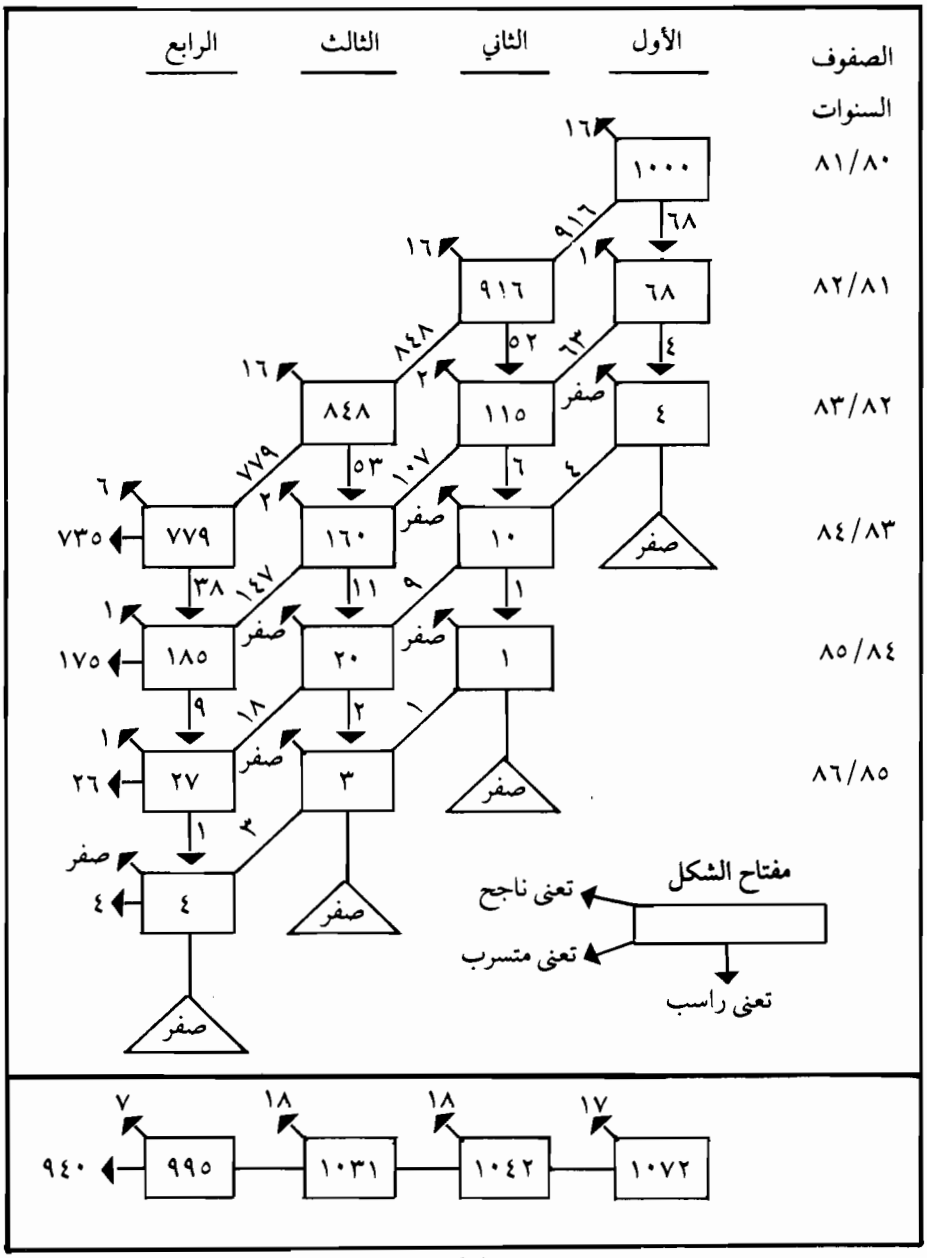

شكل (ب)

خريطة تدفق فوج مكون من ١٠٠٠ طالبة

التحقن بالصف الأول الابتدائي عام ٨٠/١٩٨١م

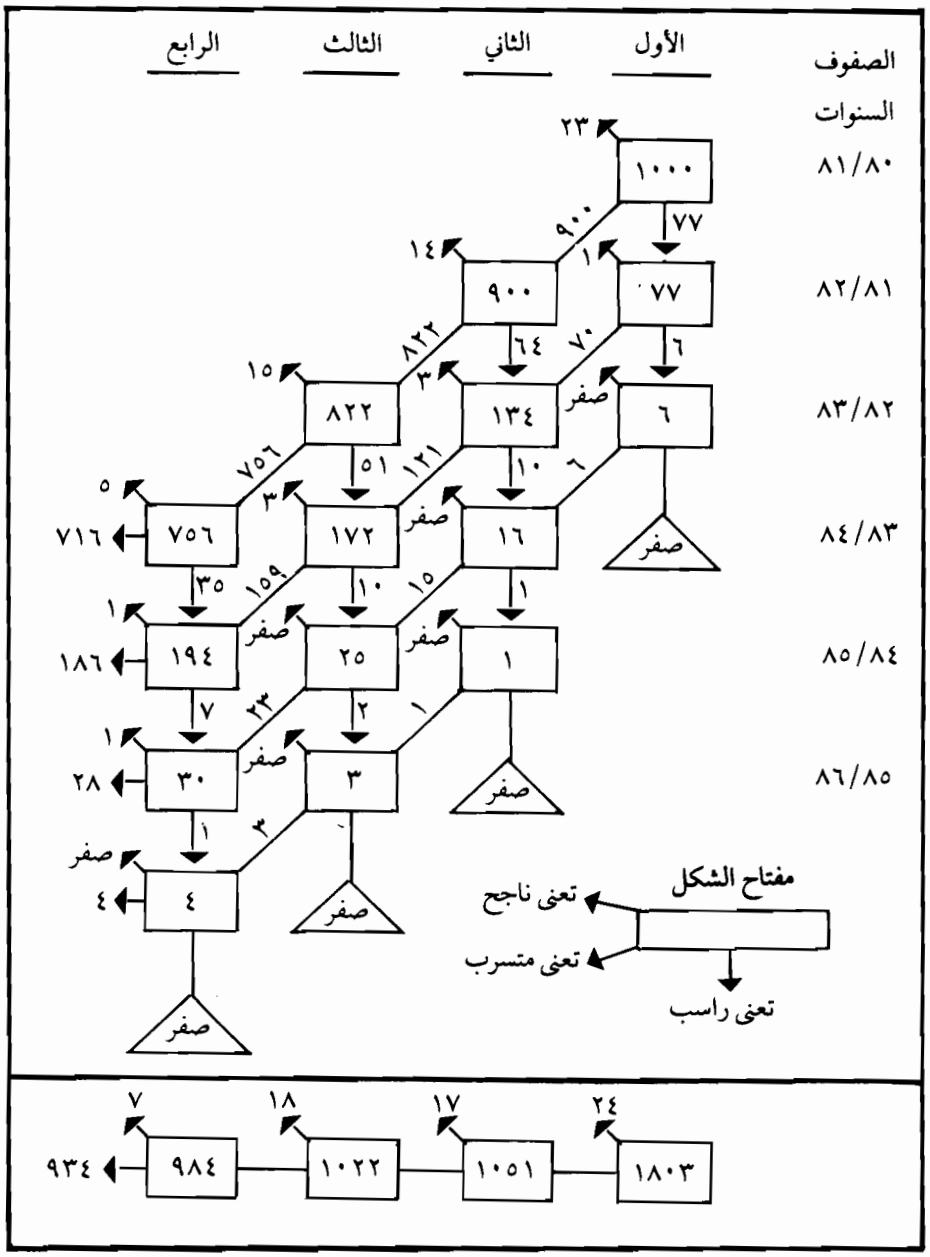

جدول رقم (٢)

نتائج تدفق فوج دراسي من ١٠٠٠ طالب، فوج دراسي من ١٠٠٠ طالبة
في التعليم الابتدائي الحكومي بدولة الكويت
خلال الأعوام الدراسية (٨٠/٨١ - ٨٥/١٩٨٦م)

سنة الأساس ١٩٨١/٨٠م	بيانات التدفق												
	عدد الطلبة الذين تسربوا من الصفوف					عدد الطلبة الذين تخرجوا بعد عدد من السنوات قدره					معدل الكفاءة	عدد السنوات المهدرة نتيجة			عدد السنوات اللازمة للتخرج
عدد الفوج	١	٢	٣	٤	مجموع	٤	٥	٦	٧	مجموع		التشرب	الرسوب	مجموع	
١٠٠٠ طالب	١٧	١٨	١٨	٧	٦٠	٧٣٥	١٧٥	٢٦	٤	٩٤٠	٠,٩١	١٣٥	٢٤٥	٣٨٠	٤,٤٠
١٠٠٠ طالبة	٢٤	١٧	١٨	٧	٦٦	٧١٦	١٨٦	٢٨	٤	٩٣٤	٠,٩٠	١٤٠	٢٦٤	٤٠٤	٤,٤٣

وتوضح هذه النتائج أن الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي في مدارس البنين بالكويت مرتفعة بصفة عامة، ومع ذلك فهناك إهدار أو فاقد تعليمي، يقدر بحوالي ٩٪ في المتوسط، خلال فترة الدراسة (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م). كما أن عدد السنوات الدراسية الفعلية اللازمة لتخريج الطالب يزيد عن العدد المثالي (٤ سنوات) بمقدار (٠,٤٠) سنة دراسية، وهذا يعني وجود فاقد في التكلفة، يقدر بحوالي ١٠٪ من متوسط تكلفة الطالب في هذه المرحلة.

وتوضح النتائج كذلك أن الاهدار الناتج عن الرسوب أكبر من الإهدار الناتج عن التسرب.

ب ـ نتائج الدراسة فيما يخص الطالبات

توضح خريطة تدفق فوج الطالبات الإناث (شكل تخطيطي ب) النتائج الآتية :

١ ـ مجموع الخريجات ٩٣٤ طالبة، بنسبة ٩٣,٤٪ من أصل الفوج.
٢ ـ مجموع المتسربات ٦٦ طالبة، بنسبة ٦,٦٪ من أصل الفوج.
٣ ـ مجموع الخريجات في الفترة القانونية للمرحلة (٤ سنوات) ٧١٦ طالبة، بنسبة ٧١,٦٪ من أصل الفوج، وبنسبة ٧٦,٧٪ من مجموع الخريجات.
٤ ـ المجموع الكلي لعدد السنوات التي أمضتها الطالبات حتى التخرج ٤١٤٠ سنة دراسية (العدد نفسه بالنسبة للطلاب الذكور)، عدد السنوات الفعلية اللازمة للتخرج = ٣٧٣٦ سنة دراسية.
٥ ـ معدل الكفاءة = ٠,٩٠
٦ ـ عدد السنوات اللازمة لتخريج طالبة واحدة = ٤,٤٣ سنة دراسية.
٧ ـ عدد السنوات المهدرة = ٤٠٤ سنة دراسية، بنسبة ٩,٨٪ من مجموع السنوات اللازمة للتخرج، منها ١٤٠ سنة (٣,٤٪) بسبب التسرب، ٢٦٤ سنة (٦,٤٪) بسبب الرسوب.

وتوضح هذه النتائج أن الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي في مدارس البنات مرتفعة أيضا، شأنها شأن مدارس البنين، إلا أن هناك فاقدا تعليميا يقدر بحوالي ١٠٪ في المتوسط خلال فترة الدراسة.

وتوضح كذلك أن الإهدار الناتج عن الرسوب أكبر من الإهدار الناتج عن التسرب، كما أن عدد السنوات الدراسية اللازمة لتخريج طالبة يزيد عن العدد المثالي

بحوالي (٤٣ , ٠) سنة دراسية، مما يعني أنه يوجد فاقد في التكلفة يقدر بحوالي ١١٪ من تكلفة الطالبة في المتوسط في هذه المرحلة.

جـ ـ مقارنة بين الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي لكل من الطلاب والطالبات

توضح المقارنة بين نتائج الطلاب والطالبات أن الكفاءة الداخلية للطلاب أكبر منها للطالبات بصفة عامة، ومؤشرات ذلك هي :

١ ـ نسبة الخريجين من الطلاب أكبر منها للطالبات.
٢ ـ نسبة المتسربين من الطلاب أقل منها للطالبات.
٣ ـ معدل الكفاءة للطلاب أكبر منه للطالبات.
٤ ـ عدد السنوات الدراسية اللازمة للتخرج للطلاب أقل منها للطالبات.
٥ ـ عدد السنوات الدراسية المهدرة للطلاب أقل منها للطالبات.
٦ ـ متوسط الفاقد في التكلفة للطلاب أقل منه للطالبات.

وعلى الرغم من ارتفاع الكفاءة للطلاب عنها للطالبات، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الفروق بسيطة في معدلات الكفاءة بين الطلاب والطالبات .

مناقشة النتائج في ضوء الإنفاق التعليمي، وتكلفة الطالب في الكويت

فيما يخص الإنفاق على التعليم بالكويت، فقد سبق القول ـ عند عرض مشكلة الدراسة الحالية ـ إن الكويت تنفق على التعليم أموالا كثيرة، وأنها تعد في مصاف الدول المتقدمة من حيث تمويل التعليم والإنفاق عليه وقد اتضح أن المرحلة الابتدائية تستحوذ على نصيب الأسد من الإنفاق على التعليم العام بالكويت، وأن المشكلة ليست في تمويل التعليم والإنفاق عليه، إنما تكمن المشكلة في كيفية ترشيد الإنفاق للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة.

وتشير بيانات الانفاق على التعليم بالكويت إلى أن متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية خلال الأعوام الدراسية (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م) هي في المتوسط ٦٢٣ دينار سنويا للطالب، ٦٠٥ دنانير سنويا للطالبة. (٣٠) وفي ضوء هذه التكلفة يمكن مناقشة نتائج الدراسة ـ فيما يخص الإهدار التربوي أو الفاقد التعليمي، الناتج عن الرسوب والتسرب، لكل من الطلاب والطالبات ـ كما يلي :

أ ـ بالنسبة للطلاب

بينت الدراسة أن عدد السنوات المهدرة ـ في أثناء تدفق الفوج ـ بلغ ٣٨٠ سنة دراسية خلال الفترة منذ التحاق الطلبة بالصف الأول عام ٨٠/٨١م حتى تخرج آخر عدد منهم عام ٨٥/١٩٨٦م.

وهذا يعني أن تكلفة الإهدار المادي لهذه السنوات تقدر ـ في المتوسط ـ بحوالي ٢٣٦,٧٤٠ دينار كويتي، منها ٨٤,١٠٥ دينارا نتيجة للتسرب، ١٥٢,٦٣٥ دينار نتيجة للرسوب.

وهذا يؤكد أن تكلفة الفاقد التعليمي الناتج عن الرسوب أكبر من تكلفة الفاقد التعليمي الناتج عن التسرب مما يدعو إلى القول بضرورة تحري أسباب ذلك.

المدة الزمنية المقررة لإنهاء المرحلة الابتدائية أربع سنوات دراسية، ولكن الدراسة أظهرت أن عدد السنوات اللازمة لتخريج الطالب الواحد (السنوات الفعلية) ٤,٤ سنة دراسية، وهذا يعني أن ٠,٤ سنة دراسية تهدر بالنسبة للطالب الواحد، وتقدر تكلفة الفاقد التعليمي للطالب ـ بناء على ذلك ـ بحوالي ٢٤٩,٢ دينار كويتي.

ب ـ بالنسبة للطالبات

بلغ عدد السنوات الدراسية المهدرة ٤٠٤ سنة دراسية، وهذا يعني أن تكلفة الإهدار المادي لهذه السنوات، تقدر في المتوسط بحوالي ٢٤٤,٤٢٠ دينار، منها ٨٤,٧٠٠ دينار نتيجة للتسرب، ١٥٩,٧٢٠ دينار نتيجة للرسوب.

ويؤكد ذلك ـ كما في حالة الطلاب ـ أن تكلفة الفاقد التعليمي الناتج عن الرسوب أكبر من تكلفة الفاقد التعليمي الناتج عن التسرب.

ولما كان عدد السنوات الدراسية الفعلية التي لزمت لإنهاء المرحلة التعليمية من قبل الطالبة ـ كما أوضحت الدراسة ـ ٤٣,٤ سنة دراسية، فإن ذلك يعني أن ٤٣,٠ سنة مهدرة للطالبة الواحدة. وتقدر تكلفة الفاقد التعليمي الناتج عن ذلك بحوالي ٢٦٠ دينار كويتي.

وخلاصة القول إن تكلفة الفاقد التعليمي في المرحلة الابتدائية للتعليم الابتدائي الحكومي في الكويت ـ خلال الأعوام الدراسية التي شملتها الدراسة (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م) ـ تقدر بحوالي ٤٨١,١٦٠ دينار كويتي، منها ١٦٨,٨٠٥ نتيجة للتسرب، ٣١٢,٣٥٥ نتيجة للرسوب.

ويعتقد الباحث أن تكلفة الفاقد التعليمي ١٦٠ , ٤٨١ دينار كويتي لا يستهان بها، وهي مبلغ كبير ـ إلى حد ما ـ خاصة أن الدولة تبذل جهودا تربوية وتعليمية كبيرة ـ كما سبق القول ـ وتأمل الوصول بالفاقد إلى أقل درجة ممكنة.

كما أن تكلفة هذا الفاقد الناتج عن الرسوب (٣١٢٣٥٥) أكبر من تكلفة الفاقد الناتج عن التسرب (١٦٨٨٠٥)، مما يؤكد على ضرورة دراسة الأسباب المؤدية إليه دراسة شاملة ووافية، وهذا لا يعني إهمال التسرب، فعلى الرغم من انخفاض نسبته في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا ينبغي تجاهل هذه النسبة، وضرورة البحث في حالات التسرب، وتتبعها في ضوء دراسات الحالة، حتى يمكن الكشف عن الأسباب التي ربما تكون خفية، والتي يصعب استكشافها من خلال الاستبيانات، أو الاستقصاءات، التي تعد أدوات شائعة في معظم ـ إن لم تكن كل ـ بحوث ودراسات التسرب.

الخلاصـــة

حاولت الدراسة الحالية تعرف الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت، ومدى اختلاف هذه الكفاءة في مدارس البنين عنها في مدارس البنات. ومن خلال تتبع فوجين دراسيين أحدهما مكون من ١٠٠٠ طالب والآخر مكون من ١٠٠٠ طالبة، خلال الفترة الزمنية (٨٠/٨١ ـ ٨٥/١٩٨٦م)، فقد توصلت الدراسة إلى أن الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم الابتدائي الحكومي بالكويت مرتفعة بصفة عامة لدى كل من الطلاب والطالبات، وإن كانت هناك فروق ضئيلة بينهما.

وعلى الرغم من ارتفاع هذه الكفاءة، فإن هناك إهدارا تربويا، أو فاقدا تعليميا ناتجا عن الرسوب والتسرب، وأن تكلفة الفاقد الناتج عن الرسوب أكبر من تكلفة الفاقد الناتج عن التسرب.

وفي أثناء تتبع الأفواج الدراسية افترض الباحث أنه لا قيود على عدد مرات الإعادة في صفوف المرحلة الابتدائية، أي إن النظام التعليمي يسمح بأي عدد من مرات الإعادة، (وقد يعاد النظر في هذا الافتراض، حيث توضع قيود على الإعادة، فمثلا قد يسمح للطالب بالرسوب سنة واحدة أو سنتين فقط في الصف الواحد)، وفي حالة إعادة النظر في مرات الإعادة، وبتطبيق أسلوب الدراسة الحالية نفسه، فقد ينتج عن ذلك تحسن في نسب الرسوب، وبالتالي في تقليل تكلفة الإهدار، ومن ثم ترتفع معدلات الكفاءة.

وبالنسبة للبيانات الإحصائية الخاصة بالنجاح والرسوب والتسرب، فهي تعد مشكلة في معظم البحوث التربوية ـ خاصة التي تهتم بالجانب الكمي ـ من حيث كمها وكيفها، أي من حيث توفرها ودقتها في الوقت نفسه. وضمانا لدقة نتائج البحوث والدراسات في مجال كفاءة التعليم، فإنه ينبغي توفير نظام من البيانات المفردة الدقيقة التي تسمح بتتبع التقدم التعليمي للطالب منذ التحاقه بالمدرسة حتى تخرجه منها. ويعتقد الباحث أن توفير مثل هذا النظام من البيانات يمكن أن تقوم به وزارة التربية بالكويت، خاصة أنها تبذل جهودا تربوية وتعليمية واضحة، أسهمت بدورها في رفع كفاءة النظام التعليمي بالكويت.

بناء على ما تقدم، وفي ضوء نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات الآتية :

١ ـ إجراء مزيد من البحوث والدراسات حول الإهدار التربوي، وكفاءة التعليم الابتدائي، خاصة الجانب النوعي الذي لم ينل الاهتمام الكافي بعد.

٢ ـ الكشف عن أسباب خفض كفاءة التعليم الابتدائي، مع التركيز على عوامل الرسوب والتسرب، على أساس أنهما من الأسباب الرئيسة لإحداث الاهدار التربوي، ومحاولة وضع الحلول العاجلة لهذه الأسباب، عن طريق تتبع المتسربين مثلا، وعمل مقابلات شخصية مع ذويهم، لأنها ربما تسهم في الكشف المبكر والسريع عن الاسباب، وبالتالي تحدد سبل العلاج.

٣ ـ إعادة النظر في نظم ولوائح الامتحانات مع جعلها اكثر مناسبة للتلاميذ.

٤ ـ تحديد عدد مرات الإعادة وعدم إطلاقها، لأن ذلك سيعمل على الاقلال من معدلات الرسوب والتسرب، وبالتالي سيرفع من كفاءة التعليم.

٥ ـ محاولة توفير نظام من البيانات التي تسمح بتتبع كل تلميذ حتى يمكن الرجوع اليها، حسبما تتطلب الحاجة، وبما يمكن من إجراء الحسابات الدقيقة المتعلقة بالنظام التعليمي بصفة عامة، وبمستوى كفاءته بصفة خاصة.

٦ ـ حفز المعلمين والادارة على بذل الجهود التي ترفع كفاءة التعليم وذلك عن طريق رعايتهم الصحية والاجتماعية والاقتصادية و. . . الخ.

٧ ـ ترشيد الإنفاق على التعليم بصفة عامة مع عدم الاخلال بالجهود المبذولة لضمان مستوى جيد للعملية التربوية.

في نهاية الدراسة يود الباحث ان يلفت النظر الى ان ما قام به اقتصر على الكفاءة الداخلية الكمية التي تلقي الضوء على الجانب الكمي فقط لواقع الكفاءة التعليمية، لذلك يحتاج الامر مزيدا من البحوث والدراسات التي تهتم بدراسة الكيف (نوع المخرجات التي يعدها النظام التعليمي) من منطلق التكامل بين الكم والكيف في مخرجات النظام، الذي هو احد اهدافه الرئيسة، بل يأتي في مقدمتها وعلى رأسها.

المراجـــع

١ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي، ١٩٨٢م، الرياض : المكتب، ١٩٨٦م، ص ١٨.

٢ ـ المرجع السابق، ص ١٩.

٣ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : الخطط والبرامج التعليمية في دول الخليج العربية، دراسة مسحية تحليلية، الرياض: المكتب، ١٩٨٣م، ص ٢٦.

٤ ـ الكويت، وزارة التربية، أهداف المراحل التعليمية بدولة الكويت، الكويت : ١٩٨٣م، ص ٢٣.

٥ ـ محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين : ٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٨٧م، ص ٥١.

٦ ـ أنور عبدالله النوري : تنمية وتطوير التعليم (التجربة الكويتية)، ورقة عمل مقدمة الى الندوة السابقة نفسها، ص ٤.

٧ ـ راجع على سبيل المثال، لا الحصر، الدراسات الاتية :

- Hamad Sulayti : Student Retention in Public Elementary school in Bahrain and It's Effect on Input - Out put, First Edition, 1983.

- Oman, Ministry of Education and Affairs: The Internal Efficiency of Omani Educational System (A study of Educational wastage) 1984.

ـ قطر، وزارة التربية والتعليم والشباب : بحث الكفاية التعليمية في المدارس، تجربة قطرية، بدون تاريخ.

ـ السعودية، وزارة المعارف، التطوير التربوي : الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي (بحث في ظاهرة الاعادة والتسرب بالمملكة) في مجلة التوثيق التربوي، السنة السادسة عشرة، العدد الخامس والعشرون، ١٤٠٤هـ.

٨ ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ادارة التربية : حلقة تسرب التلاميذ وخاصة في مرحلة التعليم الابتدائي، القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، ١٩٧٣م، ص ٥٩.

٩ ـ أندريه سماك : الاهدار الكمي للتعليم الابتدائي في البلدان العربية، في مجلة التربية الجديدة، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، ابريل، ١٩٧٧م، ص ص ٨٠ ـ ٨١.
١٠ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : دراسة مقارنة للاهدار التربوي في دول الخليج العربية، الرياض: المكتب، ١٩٨٣، ص ص ٦٣ ـ ٧٦.
١١ ـ مصطفى الشلقاني : قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين، في مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت : المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ١٩٨٦م، ص ١١٢.
١٢ ـ عبدالرحمن الاحمد. رجاء أبو علام : تسرب الطلبة من مدارس التعليم العام الحكومية خلال فترة من العام الدراسي ٧٦/١٩٧٧م حتى ٨٥/١٩٨٦ والاسباب المؤدية لهذه الظاهرة بدولة الكويت، في المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد الرابع عشر، المجلد الرابع، خريف ١٩٨٧م، ص ١٨.
١٣ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : اتجاهات عالمية في التنمية التربوية، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ٣٦.

14 - Bilas C. Sanyal : Higher Education and Employment, An International Cpmparetine Analysis, IIEP, Paris, Unesco, 1987, P.75.

١٥ ـ حسن الابراهيم : تطوير التعليم (التجربة الكويتية، دراسة حالة ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص ٨ ـ ٩.
١٦ ـ عبدالرحمن الاحمد : تطوير نظام التعليم العام في دولة الكويت، مرجع سابق، ص ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
١٧ ـ محمد منير مرسي، عبدالغني النوري : تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٧م، ص ٢٢١.
١٨ ـ جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة : دار المعارف، ١٩٨٠م، ص ٧٩٣.
١٩ ـ المرجع السابق، ص ٧٩١.
٢٠ ـ منير البعلبكي : المورد، الطبعة ١٤، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م، ص ٣٠٤.
٢١ ـ المرجع السابق، ص ٩٢٦.
٢٢ ـ محمد منير مرسي، عبدالغني النوري : مرجع سابق، ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
٢٣ ـ أ. ب. ل سريفاستفا: الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٥١.

24 - The Functions of Educational Administration, Module 3, the Terminology of Educational Administration, Paris, Unesco, 1987, PP. 29,30,34,35,51,52.

٢٥ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : دليل قياس كفاءة النظام التعليمي، ١٩٨٣م، ص ص ١٥ ـ ٢٠.

٢٦ ـ لمزيد من التفصيل عن هذه المصطلحات يمكن الرجوع الى المصادر الآتية :
- اندريه سماك : مرجع سابق، ص ٧٦.
- احمد ابو العباس : الاحصاء وحساب الاهدار في التعليم، ضمن مجموعة محاضرات القيت في دورة الاحصاء التربوي (سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨١م) في الاحصاء التربوي، الجزء الثاني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، والمركز العربي للبحوث التربوية بالكويت، ١٩٨٣م، ص ١٤١.
- غانم العبيدي : اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم (الكلفة والكفاءة بين النظرية والتطبيق)، الرياض : دار العلوم، ١٩٨٢م ص ٤٦.

٢٧ ـ أندريه سماك : قياس الكفاية الداخلية الكمية للتعليم، في مجلة التربية الجديدة، العدد الثالث، أغسطس ١٩٧٤، ص ٨٩.

٢٨ ـ أندريه سماك : الاهدار الكمي للتعليم الابتدائي في البلدان العربية، مرجع سابق، ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

٢٩ ـ صمم الباحث هذا الجدول مستعينا بالمصادر الاتية : (مع مراعاة بعض الافتراضات) وهي :
أ ـ معدلات الرسوب عام ١٩٨١/٨٠م هي المعدلات نفسها عام ١٩٨٠/٧٩م، نظرا لتعذر الحصول على بيانات عام ١٩٨١/٨٠، بصورة تفصيلية.
ب ـ معدل الرسوب في الصف الاول عام ١٩٨٢/٨١م هي المعدلات نفسها عام ١٩٨٣/٨٢م، نظرا لعدم توفر هذا المعدل لهذا الصف في ذلك العام.
ج ـ معدلات الرسوب للاعوام الدراسية من ١٩٨١/٨٠م الى ١٩٨٤/٨٣م مصدرها التقارير الاحصائية السنوية للتعليم العام في دول الخليج العربية والتي يصدرها مكتب التربية العربي لدول الخليج سنويا.
د ـ معدلات الرسوب للعامين الدراسيين ١٩٨٥/٨٤م، ١٩٨٦/٨٥م مصدرها : النشرات الاحصائية السنوية التي تصدرها وزارة التربية بالكويت، نشرة رقم ٢٤ للعام الدراسي ١٩٨٥/٨٤م، ونشرة رقم ١٤ للعام الدراسي ١٩٨٦/٨٥م.

هـ ـ معدلات التسرب للاعوام الدراسية من ٨٠/١٩٨١م الى ٨٥/١٩٨٦م
مصدرها : عبدالرحمن الاحمد، رجاء أبو علام : مرجع سابق، ص ١٩ .

٣٠ ـ الكويت، وزارة التربية، الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب للعامين الدراسيين ٨٢/١٩٨٣م، ٨٣/١٩٨٤م، ص ١٥، ص ٢٥٢ .
(حسب الباحث هذه التكلفة وهي في المتوسط باستخدام بيانات التكلفة لخمس سنوات دراسية).

مراجع اضافية

١ ـ أ . ب . ل سريفاستفا : الكفاءة الداخلية للتعليم الابتدائي بالمملكة العربية السعودية ـ(بحث في ظاهرة الاعادة والتسرب) في مجلة التوثيق التربوي، السعودية، وزارة المعارف، التطوير التربوي، السنة السادسة عشرة، العدد الخامس والعشرون، ١٤٠٤هـ.

٢ ـ أحمد أبو العباس : الاحصاء وحساب الاهدار في التعليم، ضمن مجموعة محاضرات القيت في دورة الاحصاء التربوي (سبتمبر ـ اكتوبر ١٩٨١م) منشورة في الاحصاء التربوي، الجزء الثاني، مكتب التربية العربي لدول الخليج والمركز العربي للبحوث التربوية بالكويت، ١٩٨٣م.

٣ ـ أندريه سماك : قياس الكفاية الداخلية الكمية للتعليم، في مجلة التربية الجديدة، العدد الثالث، أغسطس ١٩٧٤م.

٤ ـ أندريه سماك : الاهدار الكمي للتعليم الابتدائي في البلدان العربية، في مجلة التربية الجديدة، السنة الرابعة، العدد الحادي عشر، ابريل ١٩٧٧م.

٥ ـ أنور عبدالله النوري : تنمية وتطوير التعليم (التجربة الكويتية) ورقة عمل مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين.
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٨٧م.

٦ ـ الكويت، وزارة التربية : أهداف المراحل التعليمية بدولة الكويت، الكويت. ١٩٨٣م.

٧ ـ الكويت، وزارة التربية : الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب للعامين الدراسيين ٨٢/١٩٨٣م، ٨٣/١٩٨٤م.

٨ ـ جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة. دار المعارف، ١٩٨٠م.

٩ ـ حسن الابراهيم : تطوير التعليم (التجربة الكويتية ـ دراسة حالة) ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين.
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٨٧م.
١٠ ـ عبدالرحمن الاحمد : تطوير نظام التعليم في دولة الكويت.
الكويت، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مايو ١٩٨٦م.
١١ ـ عبدالرحمن الاحمد، رجاء أبو علام : تسرب الطلبة من مدارس التعليم العام الحكومية خلال فترة من العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦م حتى ١٩٨٦/٨٥م والاسباب المؤدية لهذه الظاهرة بدولة الكويت، في المجلة التربوية، جامعة الكويت، العدد الرابع عشر، خريف ١٩٨٧م.
١٢ ـ محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٨٧.
١٣ ـ محمد منير مرسي، عبدالغني النوري : تخطيط التعليم واقتصادياته، القاهرة دار النهضة العربية، ١٩٧٧م.
١٤ ـ مصطفى الشلقاني : قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين، في مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت.
المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، ١٩٨٦م.
١٥ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : دراسة مقارنة للاهدار التربوي في دول الخليج العربية، الرياض.
المكتب، ١٩٨٣م.
١٦ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : الخطط والبرامج التعليمية في دول الخليج العربية دراسة مسحية تحليلية، الرياض، المكتب ١٩٨٣م.
١٧ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية ١٩٨٢م، الرياض.
المكتب، ١٩٨٦م.
١٨ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : اتجاهات عالمية في التنمية التربوية، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي، البحرين.
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٨٧م.

١٩ ـ منير البعلبكي : المورد، الطبعة الرابعة عشرة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٠م.

20 - Bikas C. Sanyal : Higher Education and Employment, an Internaional Comparetive Analysis, IIEP, Paris, Unisco, 1987.

21 - The Functions of Educational Administration, Module 3, the Terminology of Educational, Administration, Paris, Unesco, 1987.